



مركز المعلومات



محافظة شمال سيناء



التوجه الاستراتيجى للدولة

لتعمير و تنمية سيناء



أبريل ٢٠٠٩

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع	م
	مقدمة	
	الفصل الأول : الاعتبارات المؤثرة في تنمية شمال سيناء	أ
٣ - ١	الموقع - الموارد الطبيعية - البيئة - المناخ - المشروع القومي لتنمية سيناء - مجتمع شمال سيناء - البنية الأساسية و الخدمات - ترعة السلام - اتفاقية السلام مع الجانب الاسرائيلي - التركيبة الاجتماعية المستقبلية - لسيناء الملكية ووضع اليد - البعد الامنى	١
	الفصل الثاني : معوقات و تحديات التنمية بشمال سيناء	ب
٤	تأخر تنفيذ مستهدفات المشروع القومي لتنمية سيناء	١
٥	تجربة ضم سيناء إلى إقليم قناة السويس	٢
٥	بدء نزوح سكان وسط سيناء إلى مسار ترعة السلام في الساحل الشمالي و المحافظات المجاورة نظرا لمرور المنطقة بحالة جفاف لم تشهدها منذ ٦ سنوات	٣
٦	مشروعات عملاقة تم تنفيذ جزء منها و لم تستكمل	٤
٦	قضايا أمنية	٥
٧	تأخر تخطيط و تنفيذ مدينة رفح الجديدة	٦
٧	النظام القبلي	٧
٧	تقنين أوضاع و اضعي اليد على الاراضى الفضاء داخل المدن	٨
٨	عدم توفر الاعتمادات المالية لترفيق المناطق الصناعية	٩
٨	معوقات الاستثمار	١٠
٨	منطقة وسط سيناء	١١
٩	تأخر تنفيذ المخططات العمرانية للمدن و القرى بالمحافظة و ظهور العشوائيات	١٢
٩	نقص مياه الشرب خاصة بمنطقة وسط سيناء	١٣

رقم الصفحة	الموضوع	م
	الفصل الثالث : مقترحات الاسراع بتنمية شمال سيناء	ج
١٠	تنفيذ مستهدفات المشروع القومي لتنمية سيناء	١
١١	إنشاء إقليم تخطيطي خاص بسيناء	٢
١١	أهمية وصول ترعة السلام الى منطقة السرو والقوارير بوسط سيناء	٣
١١	إستكمال تنفيذ المشروعات العملاقة لتحقيق الجدوى المستهدفة	٤
١٢	آليات التعامل مع القضايا الامنية	٥
١٢	سرعة تخطيط وتنفيذ مدينة رفح الجديدة	٦
١٣	النظام القبلي	٧
١٤	أهمية تقنين اوضاع واضعي اليد على الاراضى القضاء داخل المدن	٨
١٤	ضرورة توفير الاعتمادات المالية لترفيق المناطق الصناعية	٩
١٤	تشجيع الاستثمار	١٠
١٤	التنمية المتكاملة لمنطقة وسط سيناء	١١
١٥	سرعة تنفيذ المخططات العمرانية للمدن والقرى بالمحافظة	١٢
١٥	ضرورة سد النقص في مياه الشرب خاصة بمنطقة وسط سيناء	١٣
١٥	المحافظة على التقاليد الاجتماعية الايجابية والتراث الثقافي لبدو سيناء	١٤
٢٠ - ١٧	الفصل الرابع : قائمة بأهم الدراسات التنموية عن سيناء و المتوفرة بمكتبة مركز معلومات المحافظة	د
٢١	الخلاصة	



مقدمة:

يبلغ عدد سكان محافظة شمال سيناء نحو ٣٦٢ الف نسمة يعيش نحو ٩٠٪ من السكان على الشريط الساحلي (مركز بئر العبد - العريش - الشيخ زويد - رفح) على مساحة ٢١٪ من مساحة المحافظة (٢٧٥٦٤ كم٢) حيث البيئة الساحلية التي تضم السهول الشمالية بعمق ٢٠ - ٤٠ كم وهى مغطاة بالكثبان الرملية المتموجة والمنبسطة ، فى حين يعيش نحو ١٠٪ من السكان فى منطقة وسط سيناء (مركزى الحسنه ونخل) على مساحة ٧٩٪ من مساحة المحافظة والتي تسود فيها البيئة الصحراوية وتقع فى أغلبها الهضاب ومجموعة من الجبال العالية والمنفصلة .

بعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢م تعمد المستعمر البريطانى ترسيخ فكرة عزل سيناء عن مصر بإجراءات إداريه ونقاط للجمارك و الجوازات عبر قناة السويس ويسر حركة السكان شرقا باتجاه فلسطين وكان محافظها أنجليزيا واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٤٦ م وبعد انتهاء الحكم البريطانى وضعت سيناء تحت الحكم العسكري ولم تنتبه الحكومات المتعاقبة لأهمية تنمية هذه المنطقة إلا بعد أنتصارات أكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣ م والانسحاب الاسرائيلى وعودة السيادة المصرية.

لقد فرض علي سيناء أن تعيش حروبا متصله أو تحت التهديد المستمر بالحرب ويكتب علي جبين سيناء العزلة كقدر لا فكاك منه قبل أن تتحرر بعد حرب أكتوبر التي فتحت لسيناء ولمصر بوابه الاستقرار وخلال فترة العزلة أو الحياة تحت وطأة الحرب تعطلت آلة التنمية ولم ينظر لها في ضوء الاستراتيجية المصرية إلا كمسرح للقتال فقط.

أنضمت سيناء إلى الادارة المحليه لأول مرة بالقرار الجمهورى رقم (٨١١) لسنة ١٩٧٤ حيث كانت تتبع قبل صدور هذا القرار فى ١٩٧٤/٥/٢٩ م سلاح الحدود وكان المحافظ رجل عسكري . صدر القرار الجمهورى رقم (٨٤) لسنة ١٩٧٩ م فى ١٩٧٩/٢/٢٤ م بتقسيم شبه جزيرة سيناء إلى محافظتين شمال وجنوب سيناء واستقطاع جزء من سيناء ليضم إلى محافظات بورسعيد - الاسماعيلية - السويس بعمق ٣٠ كم تقريبا من قناه السويس فى اتجاه الشرق . وبعد صدور هذه القرارات بدأت مرحلة الاندماج عبر قوانين الادارة المحليه وبدأت الخطوات الايجابية لتعمير سيناء وفق استراتيجية قوميه تتناسب مع قيمه هذه الارض فى وجدان الشعب المصرى.

تحقق علي أرض شمال سيناء منذ عودة السيادة المصرية مايفوق كل تصور في فترة زمنية قليلة وتقدر قيمة الاستثمارات المنفذة فى شمال سيناء نحو ٣٠ مليار جنيه منذ عودة السيادة المصرية وتحققت الحياة الكريمة لابناء سيناء إلا أن هذا لا يكفى طموح وآمال شعب مصر من سيناء ويقدم هذا التقرير رؤية محافظة شمال سيناء للنهوض بمقدرات هذه الارض الطيبة لدعم البعد الامنى والسياسي للحدود الشرقية للدولة ودمج سيناء فى الكيان الاقتصادي والاجتماعي لقبية الأقاليم المصرية بعد أن تجاوز المجتمع العديد من العقبات التي واجهت مسيرة التنمية .

ان سيناء يمكن أن تسهم الي حد كبير في تعديل مسار الاقتصاد المصري ولست مبالغا في ذلك لو امكن استغلال الامكانيات الكبيرة ومصادر الثروة المتاحة بطريقة اقتصادية سليمة وسوف نستعرض في ايجاز هذا الفكر عن سيناء وبصفة خاصة شمال سيناء بهدف التاكيد علي أن سيناء هي المؤهلة بالدرجة الاولى لتحقيق الآمال والطموحات.

الاعتبارات المؤثرة في تنمية شمال سيناء

التنمية تعنى أساسا بإحداث تغييرات هيكلية تؤدي إلى زيادة النمو واستمراره وصيانتته بمرور الوقت وبإزالة المعوقات الموجودة وبالتالي فإن الظروف الموضوعية لسيناء وبالتحديد شمال سيناء تحتم علينا مراجعة العناصر المؤثرة على العملية التخطيطية بهدف مزج الفكر النظري بأرض الواقع وتحقيق منظومة متكاملة الإبعاد خالية من الثغرات والتناقضات وزيادة معدلات الأداء بدلا من أن تصبح هذه المنظومة عبئا يضاف إلى هموم الوطن.

ومن أهم العناصر المؤثرة على التنمية في شمال سيناء ما يلي:

١- الموقع

شمال سيناء تقع في قلب العالم فهي تقع في موقع متوسط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وهي الموقع المثالي والبديل لنموذج جنوب شرق آسيا الذي يقع في طرف العالم حيث يشكل محور قناة السويس من جهة الغرب أعظم ممر مائي دولي لنقل التجارة من الشمال إلى الجنوب ويمثل ميناء العريش البحري التجاري الدولي من جهة الشرق عبر خطوط النقل البري البوابة الطبيعية المتميزة لأسواق الدول العربية ودول الخليج خاصة.

كما إن سلسلة المطارات الجوية وشبكة الطرق المرصوفة الطولية والعرضية والمنافذ البرية والمعديات وخطوط السكك الحديدية والكباري العلوية التي تم إنشاؤها على قناة السويس تتيح مجالات أوسع لخدمة عمليات التخزين والتصنيع والتجارة العالمية الحرة والوصول بسهولة ويسر إلى الأسواق الاستهلاكية.

٢- الموارد الطبيعية :

الموارد الطبيعية بشمال سيناء كبيرة للغاية فمن أراضي زراعية خصبة بمساحات كبيرة إلى ثروات معدنية تدر بها جبالها ووديانها ثم ثروات سمكية متنوعة من شواطئ البحر المتوسط وبحيرة البرد ويل مما يعطى تنوعا في مصادر الصيد ونوعيات الأسماك ثم أخيرا مقومات سياحية طبيعية هائلة ممثلة في المحميات الطبيعية و سفاري الصحراء والنباتات الطبية تجعلها من أهم المناطق السياحية في العالم .

٣- البيئة

شمال سيناء من أنقى بقاع الأرض بيئيا وقد حمى الله هذه البيئة الفريدة من التلوث لتضيف إلى إمكانيات هذه المنطقة ميزة نسبية أخرى .

وقد أكد قطاع الإعلام بالأكاديمية الأمريكية (نيويورك) American Academy-Press في دراسة علمية منشورة عام ٢٠٠٧ على أن سيناء تتمتع بأنقى هواء في العالم حيث بلغت نسبة ثاني أكسيد الكبريت

في ساحل محافظة شمال سيناء ٢٪ من ١٠٠ مليون من حجم الهواء ونسبة أول أكسيد الكربون ١٪ من ألف جزء من حجم الهواء ونسبة الأوكسجين ٢١٪ من حجم الهواء ككل وهى قياسات لم تظهر في أي منطقة أخرى من العالم .

٤- المناخ

إن سيناء تتمتع بمناخ متباين يبدأ بمناخ البحر المتوسط في الشمال ثم يتدرج إلى أن يصل إلى مناخ الصعيد في الجنوب .
أما شمال سيناء فهي تبدأ بمناخ البحر المتوسط في الشمال ثم يتدرج إلى المناخ الصحراوي ومتوسط درجات الحرارة فهي ١٠ درجة مئوية شتاء ، ٢٤ درجة مئوية صيفا .

٥- المشروع القومي لتنمية سيناء

فقد تبنت الدولة المشروع القومي لتنمية سيناء في أكتوبر ١٩٩٤ الذي تم تحديثه في سبتمبر ٢٠٠٠م ليضم محافظات قناة السويس، حيث يسعى لتوفير ٧٩٣ ألف فرصة عمل وتوطين ٢,٩ مليون نسمة ويهتم بالتنمية البشرية وبناء الإنسان علميا وصحيا وثقافيا ودينيا حيث تبلغ جملة استثماراته ٢٥١,٧ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ موزعة على كافة الأنشطة الاقتصادية والخدمات والبنية الأساسية بدعم ومشاركة القطاع الخاص.

٦- مجتمع شمال سيناء

يعتبر مجتمع شمال سيناء مجتمع بكرة لم يتعرض لرواسب التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما انه يتمتع بقلّة السكان أي إن الأرض ممهدة لقيام كيانات اقتصادية سليمة دون أي معوقات بيروقراطية .

٧- البنية الأساسية والخدمات

تتوافر بشمال سيناء بنية أساسية وخدمية بدرجة مناسبة ستزداد قوة بتنفيذ مستهدفات المشروع القومي لتنمية سيناء وإنشاء المناطق الصناعية والحرّة المتكاملة .

٨- ترعة السلام

ان وصول مياه ترعة السلام يتيح فرصة للانطلاق فى محاور التنمية الشاملة زراعيًا وصناعيًا إلى أقصى حد ممكن بل سوف ينشأ مجتمع جديد يعتمد على زراعة ٢٧٥ ألف فدان بشمال سيناء تتيح مجالًا واسعًا للاستثمار من خلال الملكيات الزراعية الكبيرة .

٩- اتفاقية السلام مع الجانب الإسرائيلي

إن حرص مصر على السلام العادل و التعايش بسلام مع جيرانها و توازنات النظام العالمي الجديد يعطى مصر ميزة تنافسية عالمية و ما تتمتع به من أمن و استقرار يتوج قيام نموذج إقتصادي ناجح بالمنطقة.

١- التركيبة الاجتماعية المستقبلية لسيناء

يسكن سيناء نوعان من السكان مقيم له عاداته وتقاليده واعرافة ووافد له سلوكياته وطموحاته علي الأرض الجديدة وهذا في حاجة إلي دراسة ديموجرافية اجتماعية لصياغة تركيبة المجتمع الجديد وتحقيق التجانس حيث تضم سيناء أكبر عدد من بدو مصر و يحرض السكان على تأكيد إنتماءاتهم القبلية حتى بعد أن يتوطنوا في المدن و القرى وهذا يدعونا إلى أهمية مراعاة هذا عن تطوير هذه التجمعات بتوطينها و الحفاظ علي مقوماتها و ثقافتها في إطار من التنمية و التقدم.

١١- الملكية ووضع اليد

إن الأصل في ملكية الأرض في سيناء هي للدولة إلا أن هناك حقوقا لا نستطيع أن ننكرها لأهل سيناء و لآبئ من إيجاد صياغة واضحة ومحددة تحقق بالدرجة الأولى مصلحة التنمية وتضمن تحقيق المصالح للجميع .

١٢- البعد الأمني

تؤكد خبرة التاريخ علي أن سيناء كانت معبرا للغزوات التي تعرضت لها مصر علي مر التاريخ ويمكن القول إن ٩٠٪ مما تعرضت له مصر من غزوات جاءت من الشرق عبر سيناء مع التأكيد علي أهمية وسط سيناء ومنع نزوح السكان الأصليين علي مسار ترعة السلام حيث يمثل سكان وسط سيناء نوعية نادرة و متميزون بدرجة يصعب تعويضهم في حالة نزوحهم.

الفصل الثاني

معوقات و تحديات التنمية بشمال سيناء

١- تأخر تنفيذ مستهدفات المشروع القومي لتنمية سيناء

- في ١٣ أكتوبر ١٩٩٤م أقر مجلس الوزراء إستراتيجية التنمية لسيناء وأصبحت أحد مشروعات خطة التنمية الشاملة (١٩٩٤-٢٠١٧م) وقد بلغت التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي ٧٥ مليار جنيه (شمال و جنوب سيناء) .
- وفي سبتمبر ٢٠٠٠م تم إعادة رسم إستراتيجية التنمية لتضم محافظات القناة حيث بلغت التكلفة الاستثمارية الإجمالية الجديدة ٢٥١,٧ مليار جنيه منها ٦٩ مليار جنيه لشمال سيناء ، ٣٥,٦ مليار جنيه لجنوب سيناء ويمثل الأنفاق الخاص ٥٦-٦٧٪ من إجمالي الاستثمارات .
- ويكمن الإطار العام لهذه الإستراتيجية في دمج سيناء بالكيان الاقتصادي والاجتماعي لبقية الأقاليم المصرية من خلال برنامج يركز على الارتقاء بمستوى استغلال الموارد المتاحة وتدعيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والأمني لسيناء حتى يكفى إنتاجها الاحتياجات المحلية وتحقيق فائض تصديري يدعم الاقتصاد القومي ، إلى جانب المساهمة في حل المشكلة السكانية في الوادي وتوطين ٢,٩٠٥ مليون مواطن في سيناء منهم ٢,٤٥٧ مليون نسمة بشمال سيناء ، ٧٩٣ ألف فرصة عمل بسيناء منها ٦١٢ ألف فرصة عمل بشمال سيناء.

أسباب التأخير:

- إقرار الدولة لعدة مشروعات قومية أخرى في نفس الوقت ساهم كثيرا في تفتيت الجهود والاعتمادات وإعطاء أولويات للمشروعات ذات العائد السريع .
- التزام الحكومة خلال الفترة الماضية بالتنفيذ المبكر لمشروعات البنية الأساسية الكبرى (كوبري مبارك السلام – خط سكة حديد الإسماعيلية / رفح - خط غاز عبر سيناء - تطوير ميناء العريش البحري ومطار العريش - خطوط الربط الكهربائي عبر الشبكة الموحدة - ازدواج طريق القنطرة / العريش / رفح - خطوط نقل مياه النيل ... الخ) والتي تعتبر شرطا مسبقا لإقامة الأنشطة التنموية وأداه فعاله لتحفيز القطاع الخاص ، وقد بلغت جملة الاستثمارات الحكومية المنفذة منذ بداية المشروع وحتى نهاية عام ٢٠٠٨م حوالي ١٣,٤٨٤ مليار جنيه .
- حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة وتزايد العمليات الإرهابية على المستوى الدولي والاقليمي .
- إقبال المستثمرين والقطاع الخاص للمساهمة في مستهدفات المشروع لم يكن على مستوى التوجه القومي .

٢- تجربة ضم سيناء إلى إقليم قناة السويس

لم تحظ الفترة السابقة بتفاؤل محافظة شمال سيناء في إطار هذا الإقليم لعدة أسباب منها :

- عدم تناسب المشروعات بالإقليم مع مشروعات تنمية وتعمير سيناء.
- عدم كفاية الاعتمادات التي تدرج لسيناء .
- عدم توافر التجانس داخل الإقليم (اجتماعي- طبيعي- طبيعة التنمية) .
- تمثل مشكلة المياه جانب ثانوي بالنسبة للإقليم مع كونها أساسية بالنسبة لسيناء .
- ارتفاع تكلفة مشروعات التعمير بسيناء مع حاجتها إلى إقامة مشروعات البنية الأساسية.
- منطقة سيناء يمكن أن تستوعب الملايين من البشر وان ربط خطة التنمية السكانية بالإقليم لا يحقق ذلك لان باقي محافظات الإقليم جاذبة للسكان وربط خطة التنمية السكانية لسيناء بجميع المحافظات كإقليم مستقل يحقق هذه الخاصية .
- إن خطة محافظة سيناء سابقا كانت إعادة الحياة الطبيعية وتوفير الخدمات الأساسية للسكان ولذا فان خطة التنمية الشاملة المستهدفة يستلزم وصفها في إطار إقليم خاص بسيناء نظرا لطبيعة التنمية وظروفها .
- لم تحظى المناطق المستقطعة من سيناء في جهة شرق قناة السويس بالاهتمام المطلوب الأمر الذي أدى إلى اعتبار هذه المناطق مناطق طاردة واعتمادها على منطقة غرب السويس في الخدمات والاستيطان والمفروض أن تكون مناطق تنمية متزايدة شرق قناة السويس تعتمد على أسلوب مد العمران شرقا بالتدرج.
- كما أن تبعية هذه المناطق إلى سيناء (شمالا وجنوبا) أمر حيوي لتدارك عملية التنمية بها في إطار إقليم خاص.

٣- بدء نزوح سكان وسط سيناء إلى مسار ترعة السلام في الساحل الشمالي

و المحافظات المجاورة نظراً لمرور المنطقة بحالة جفاف لم تشهدها منذ ٦ سنوات.

مع بدء استزراع أراضي ترعة الشيخ جابر في الساحل الشمالي يتوقع هجرة سكان وسط سيناء وتفرغ المنطقة من سكانها الأصليين الذي يصعب معه تواجد غيرهم لطبيعة المنطقة وتأثير هذا على البعد الامنى لحدود مصر الشرقية ، لهذا نؤكد على ضرورة وصول ترعة السلام لمنطقة السر والقوارير للأبعاد الآتية:

أولاً: البعد الأمني:

(أ) هذه المنطقة (السر والقوارير) هي المنطقة المقترحة و التي كانت مسرحا لكل العمليات العسكرية وزرعها بالبشر هو مصدر أمنها .

(ب) اعتبار أن التنمية شرق المضائق هي الدعامة الرئيسية للحفاظ على أمن مصر .

ثانياً: البعد الإقتصادي:

(أ) من وجهة النظر الزراعية : هذه المنطقة غير محتاجة للاستصلاح .

(ب) من وجهة النظر الصناعية: هذه المنطقة محتاجة بكل مصادر الثروة المعدنية وهذه المنطقة تخترقها العديد من الطرق ويمكن أن تكون قاعدة انطلاق اقتصادية قوية يمكن أن تجذب كثيرا من رؤوس الأموال .

ثالثا: البعد الإجتماعي:

وصول مياه ترعة السلام ينشأ عنه مجتمع جديد يحل جزئيا مشكلة الكثافة السكانية فى باقى مناطق مصر.

٤- مشروعات عملاقة تم تنفيذ جزء منها و لم تستكمل

- ترعة السلام (ترعة الشيخ جابر فى زمام شمال سيناء)
- تطوير ميناء العريش البحري
- مشروع مجمع تسييل الغاز الطبيعي و توصيل الغاز للمنازل
- مشروع استغلال خام الكبريت بشرق العريش
- مشروع المجمع الكيميائي
- إعادة تشغيل منجم فحم المغارة
- استكمال خط السكة الحديد من بئر العبد وحتى رفح ووصلت لمنطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء.

٥- قضايا أمنية

- مشكلة الإنفاق فى مدينة رفح وتهريب البضائع وغيرها وما يمثله ذلك من تأثير علي الاقتصاد القومي وأيضا ظهور فئة جديدة من الشباب الأثرياء مما يندرج بحدوث كارثة اجتماعية علي خط الحدود الدولية .
- ساعد ضعف التواجد الأمني فى فترة من الفترات خاصة بمنطقة وسط سيناء إلى التعاون بين المتطرفين دينيا و الخارجين على القانون نظرا لوعورة منطقة وسط سيناء ومساحتها الشاسعة (٢١٦٦٥ كم٢) .
- تخصص الخارجون عن القانون فى تهريب السيدات الأجنبيات والمخدرات والسجائر والتبغ والأسلحة إلى إسرائيل قبل وأثناء وبعد الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة .
- فقدان الثقة المتبادلة بين رجل الشرطة والمواطنين خاصة فى منطقة وسط سيناء .
- قلة الإمكانيات الأمنية (معدات – أفراد) مقارنة بمساحة سيناء وكذا أسلوب توزيع القوات .
- انتشار ظاهرة السيارات بدون لوحات وكذا أراضي منزرعة بدون ملاك .
- وجود دور خفي لبعض العناصر الاجنبية وتأثيرها على بعض العناصر الموجودة (الامتداد الطبيعي للعائلات) .

٦- تأخر تخطيط وتنفيذ مدينة رفح الجديدة

- تواجد المنازل في منطقة رفح على الحدود الدولية مع قطاع غزة وإسرائيل يثير الكثير من المشكلات الأمنية ولا يعطى القدرة الكافية للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية للتعامل مع أي مخاري على الحدود مع العلم بأن إجمالي عدد المنشآت المطلوب إخلاؤها يصل إلى ١٩١١ منشأة..

٧- النظام القبلي

- الاعتقاد الخاطئ السائد بأن جميع أرض سيناء ملك للقبائل مما يؤدي إلى عرقلة أعمال التنمية لمشاركة المستثمر في أرباح المشروع.
- وجود نزاعات قبلية قديمة بين القبائل وظهورها على السطح من فترة لأخرى مما يؤدي إلى عدم الاستقرار.
- عدم التطبيق الصحيح للعرف البدوي وتفسييره على الأهواء مع ظهور خبقة منتفخة مثل (القضاة - اللسان).
- تقويض دور المشايخ وتهميشه مما جعل غالبيتهم في موضع الصامت على التصرفات الخارجة عن القانون نتيجة (العجز - التجاهل - التريخ).
- هامشية العمل الحزبي والشعبي خاصة في منطقة وسط سيناء وتواجد معظم القيادات الحزبية والشعبية في المدن الرئيسية الساحلية ويحكم الساحة السياسية توازنات قبلية.
- وجود دور خفي لبعض العناصر الأجنبية وتأثيرها على بعض العناصر الموجودة (الامتداد الطبيعي للعائلات).

٨- تقنين أوضاع واضعي اليد على الاراضى الفضاء داخل المدن

- صدر القانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠٦ في ٢٠٠٦/٧/١٥ الذي أضاف ماده ٣١ مكرر التي أشارت إلى أنه يجوز التصرف في العقارات أو الترخيص بالانتفاع بها أو باستغلالها بطريق الاتفاق المباشر لواضعي اليد عليها الذين قاموا بالبناء عليها أو لمن قام باستصلاحها أو استزراعها من صغار المزارعين بحد أقصى ١٠٠ فدان في الاراضى الصحراوية والمستصلحة ، وعشره أفدنه في الاراضى الزراعية القديمة وكذلك بالنسبة إلى زوائد التنظيم وفي غير ذلك من حالات الضرورة لتحقيق اعتبارات اجتماعية أو اقتصادية تقتضيها المصلحة العامة وفقا للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية . وقد ساعد هذا على بدء استقرار الأوضاع في التعامل مع أملاك الدولة وواضعي اليد .
- في ٢٠٠٦/١١/٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٠٠٦ الذي ضم ١٣ ماده ويجرى حاليا التمليك بموجبها .
- القوانين و القرارات السابق الإشارة إليها اختصت بالاراضى التي تم البناء عليها أو تم استصلاحها أو استزراعها فقط.

٩- عدم توفر الاعتمادات المالية لترفيق المناطق الصناعية

أ. المنطقة الصناعية ببئر العبد :-

(٦٥ مليون جنيّة) لاستكمال ترفيق بالمنطقة بالكامل (١ كم × ١ كم) وجرى حاليا ترفيق ربع المنطقة بالمرافق الداخلية والخارجية.

ب. منطقة الصناعات الحرفية بالمساعد :-

(٨ مليون جنيّة) لاستكمال ترفيق المنطقة بأعمال البنية الأساسية - جرى التنسيق مع وزارة التعاون الدولي لتوفير الاعتماد اللازم.

ج. منطقة الصناعات الثقيلة :-

(٧٨ مليون جنيّة) لترفيق المرحلة الأولى من قطاع الصناعات المعدنية والتعدينية (٢ × ١,٥ كم) - (١٥٨,٩ مليون جنيّة) لترفيق التجمع العمراني.

١٠- معوقات الاستثمار

- عدم توفر حوافز استثنائية لتشجيع الاستثمار والتصدير أسوة بما تقرر لتنمية الصعيد .
- تأخر وزارة المالية لإقرار حق انتفاع سعر الأرض للمشروعات السياحية والزراعية والثروة السمكية تخبقا للقانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠٦ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون ٩٨/٨٩ الخاص بالمزايدات والمناقصات مما يتطلب تفويض السادة / المحافظين لإقرار السعر في حالة عدم رد وزارة المالية خلال ٤٥ يوما .
- تخصيص الأراضي للمشروعات الاستثمارية بالمحافظة بحق الانتفاع .
- قرار الهيئة العامة للتنمية الصناعية والخاص بشرط الملاءة المالية للمشروعات التي تقام داخل المناطق الصناعية والمتمثل في خطاب ضمان غير مشروط بنسبة ٥٪ من التكاليف الاستثمارية المقدرة للمشروع على أن يتم الإفراج عن خطاب الضمان فور الانتهاء من أعمال الأساسات الإنشائية أو ألف جنيّة للمتر المسطح لمساحة الأرض المخصصة للمشروع أيهما أكبر .
- تطلب هيئة عمليات القوات المسلحة موافقة السيد / رئيس مجلس الوزراء لكل مشروع على حده حتى يتسنى لها دراسة المشروع والمطلوب قيام هيئة عمليات القوات المسلحة بتحديد الأراضي الخاصة بها في كافة القطاعات الاستثمارية بدائرة المحافظة لسرعة إنهاء الإجراءات .

١١- منطقة وسط سيناء

- المساحة الشاسعة لمنطقة وسط سيناء (٢١٦٥٦ كم٢) بنسبة ٧٩٪ من مساحة المحافظة
- تباعد المسافات بين التجمعات البدوية والقبائل والقرى .
- ندرة المياه الجوفية اللازمة للشرب والزراعة واحتمالات توفرها علي أعماق كبيرة تصل الي أكثر من ١٢٠٠ م .
- ملوحة آبار المياه بالوسط .
- وخآة الظروف الجغرافية من حيث السطح والتضاريس والمناخ .
- العادات والتقاليد القبلية وتأثيرها علي التنمية .
- ندرة وتذبذب سقوط الأمطار بالمنطقة .

١٢- تأخر تنفيذ المخططات العمرانية للمدن والقرى بالمحافظة و ظهور

العشوائيات

كردونات المدن

- تم تحديد كردونات المدن الستة بالمحافظة وتم اتخاذ الإجراءات الواردة من الأمانة العامة لإدارة المحلية وسلم للأمانة في ٢٠٠٢/٤/٢٠ ولم يتم التصديق عليها من قبل وزارة الإسكان والمرافق.

الهيئز العمراني

- تم تكليف كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة بإعداد المخطط العمراني لقرى المحافظة بتكليف من الهيئة العامة للتخطيط العمراني منذ سبتمبر ٢٠٠٧ وجرى العمل في إعداد المخططات العمرانية لهذه القرى.

التخطيط الاستراتيجي العام والتفصيلي

- جرى الانتهاء من التخطيط الاستراتيجي العام لمدينة العريش .
- جرى إعداد المخطط التفصيلي لأحياء العريش .
- جرى العمل في التخطيط الاستراتيجي العام لمدينة رفح .
- قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني في شهر يوليو ٢٠٠٨ بتكليف أحد المكاتب الاستشارية بإعداد دراسات المخطط الاستراتيجي العام لمدينة بئر العبد بناء على تكليف مجلس الوزراء للهيئة .

١٣- نقص مياه الشرب خاصة بمنطقة وسط سيناء

- تأخر تنفيذ مشروعات نقل مياه النيل إلى شمال سيناء بغرض الشرب والاستخدام المنزلي و أغراض الزراعة خاصة في الساحل الشمالي الشرقي للمحافظة (شرق العريش- الشيخ زويد- رفح) أدى إلى السحب الجائر وارتفاع ملوحة الآبار وأصبح من المستحيل استخدام هذه المياه لأغراض الشرب إلا في بعض المواقع القليلة برفح والشيخ زويد .
- أما مياه الآبار في منطقة وسط سيناء فهي عميقة وتصل إلى حوالي ١٢٠٠-١٥٠٠م وبدرجة ملوحة عالية تصل إلى ٢٠٠٠-٥٠٠٠ جزء في المليون ومعدل تصرف ٤٠م^٣/ساعة (عدد ساعات التشغيل في حدود ٧ ساعة في اليوم) علما بأن تكلفة حفر وتجهيز البئر الواحد تصل إلى ٦ مليون جنية.
- يتوفر بمنطقة وسط سيناء ٦٥ بئر عميق وعدد ٧ محطات لتحلية مياه الآبار بقدرة ١٠٠-١٥٠ م^٣/يوم للواحدة في اليوم ولا تتعدى القدرة المتاحة من مياه الشرب بوسط سيناء عن ١١٠ م^٣/يوم وهذا لا يفي باحتياجات المواطنين أو تنمية المنطقة.
- سبق وأن وافقت اللجنة الوزارية لتنمية سيناء في ٢٠٠٥/٩/٥ على حفر وتجهيز ٢٠ بئر عميق بوسط سيناء وتم الانتهاء من حفر وتجهيز (٢) بئر وجرى تجهيز ٨ آبار وتم خرح ١٠ آبار أخرى ويجري العمل في تنفيذ هذا المشروع على حسب توفر الاعتمادات والمطلوب لاستكمال هذا العمل حوالي ٦٥ مليون جنية.

الفصل الثالث

مقترحات الإسراع بتنمية شمال سيناء

١- تنفيذ مستهدفات المشروع القومي لتنمية سيناء

- تفعيل دور اللجنة الوزارية العليا للإشراف على المشروع القومي لتنمية سيناء.
- تشكيل أمانة فنية على المستوى القومي تتبع السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء وتضم خبراء متفرغون وممثلوا الوزارات والمحافظات المعنية تتحمل المسؤولية ولها كافة الصلاحيات لوضع الخطط التفصيلية التنفيذية ومتابعة تنفيذ المشروع وتقييم الأداء و عرض معوقات التنفيذ ومقترحات الحلول.
- توفير الاعتمادات اللازمة لإجراء الدراسات واشتراك المحافظات بصفة أساسية فى إجراء الدراسات من خلال تجميع الدراسات السابقة عن سيناء وتقييمها وتحديثها لتحديد الدراسات اللازمة ومنع التكرار.
- إعداد دراسات جدوى ودليل للمشروعات التي سوف تقام في سيناء وتقرير إعفاءات لها تستمر لمدة معقولة.
- ضرورة قيام شركات استثمارية قوية لديها الخبرة والتمويل اللازمان .
- يجب أن يواكب التخطيط لهذا المشروع عمل برامج دعائية وتسويقية لمشروعاته لجذب القطاع الخاص للمشاركة الفعالة لتقليل العبء الملقى على عاتق الحكومة في تنفيذ المشروع خصوصا و أن المشروع القومي لتنمية سيناء ، يعتمد على الاستثمار الخاص بنسبة تتراوح بين ٥٦٪ - ٦٧٪.
- التأكيد على الأهمية القصوى والأولوية للتنمية البشرية لنجاح هذا المشروع الكبير .
- التأكيد على كيفية تدبير الأموال للمشروع القومي الضخم وتشجيع الجهود الشعبية باعتباره مشروعا أمنيا ضخما من خلال تعظيم الاستفادة من رجال الأعمال والعاملين المصريين والعرب بالخارج لتحقيق الأهداف القومية الإستراتيجية وإعادة توطين الأموال والعقول المصرية والعربية المهاجرة لدعم الاقتصاد الوطني بتأسيس الشركات الاستثمارية والتنموية .
- تعظيم قيمة العمل في سيناء بحيث تكون له امتيازات ويكون المردود كبيرا لمن يتوجه إلى سيناء ، حتى يصبح هذا أحد مكونات الثقافة فى سيناء .
- تقوية شبكة إرسال الإذاعة والتليفزيون لدعم التواصل الثقافي بين الوادي وسيناء وتنقية الثقافة في سيناء مما يكون قد أثر فيها نتيجة احتلالها فترة من الزمن .
- تأكيد فعالية الزراعة كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بسرعة تنفيذ ترعة السلام بصفه أساسية ومشروعات استصلاح الاراضى وتنمية الموارد المائية (سطحية- جوفية - أمطار - سيول) كأساس لتحقيق الطفرة الزراعية المرتقبة مع إعفاء كافة مستلزمات الإنتاج من الضرائب والجمارك .
- تدعيم الأطر المؤسسية وتطوير أسلوب إدارة التنمية الشاملة ونظام الإدارة المحلية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والنهوض بمستويات الأداء والإنتاجية .
- سرعة استكمال المشروعات التي تم تنفيذها لخدمة مستهدفات المشروع (تطوير ميناء العريش البحري - مد خط السكة الحديد إلى العريش ورفع ووصلتها إلى منطقة الصناعات الثقيلة - البنية الأساسية للمناطق الصناعية ... الخ) .

٢- إنشاء إقليم تخطيطي خاص بسيناء

- تنتسب صفة الاقليم التخطيطي الخاص على اقليم سيناء وذلك لانفراد شبه جزيرة سيناء بمقومات اقتصادية واجتماعية وجغرافية وسياسية تميزها عن باقي الاقاليم حيث تحتاج الى تنمية تختلف عن بقية هذه الاقاليم لظروف وعوامل حاسمة بها وأن يكون له علاقة متميزة مع الوطن الام.
- عوامل اجتماعية واقتصادية تتعلق بمشاكل النمو السكاني ومؤشراتها الاقتصادية.
- عوامل عسكرية تستلزم تغيير شكل الارض ومظهرها لتنتشر فيها الحياه.
- خصائص طبوغرافية وطبيعية وهى الاساس الاول الذى تستند اليه عمليات التخطيط.
- الموقف المائى لشبه جزيرة سيناء وامعان النظر فى ان تكون سيناء اقليم تخطيطي خاص لا تجيء من فراغ وانما هى ضرورة تحتمها الظروف الموضوعية حيث تتسم عمليات التنمية بالخصائص التالية:
- الحاجة الى اقامة مشروعات البنية الاساسية وارتفاع تكلفتها مشروعات البنية الاساسية.
- بطء دوران رأس المال فى بعض المشروعات.
- الظروف البيئية والطبيعية.
- الحاجة الى استثمارات ضخمة فى فترة الانشاء الاولى.
- الظروف التى مرت بسيناء ووقفت مشروعات التعمير والتنمية خلال فترة الاحتلال.
- الجهد الضخم الذى يتطلب تعمير سيناء والذى يتناول عناصرها الاساسية (الانسان - الماء الارض - رأس المال - الادارة - الطاقة).
- مشكلات باقى المحافظات قد تغطى على اهمية دراسات سيناء كما انه من الصعب اجراء التنسيق المستمر بين الوزارات لان التنمية الشاملة لسيناء سوف تكون مسئولية جميع الوزارات تقريبا وبالنظر الى هذه الاعتبارات فاننا نرى اهمية أن تكون سيناء اقليم تخطيطي خاص.

٣- أهمية وصول ترعة السلام الى منطقة السر و القوارير بوسط سيناء

- إنشاء مجتمع متكامل في وسط سيناء بمنطقة السر و القوارير يحقق الأمن القومى المصرى مع ضرورة عدم حساب التكلفة بمقياس جدوى المكسب والخسارة فهناك معايير أهم لأمن الوطن.

٤- استكمال تنفيذ المشروعات العملاقة لتحقيق الجدوى المستهدفة

- وصول مياه النيل إلى سيناء عبر ترعة السلام يعتبر مرحلة نمووية جديدة في تاريخ سيناء ومصر وبتيح فرصة للانطلاق وبناء مجتمع زراعي وصناعي متكامل على مساحة ٢٧٥ الف فدان ولا تقل أهمية هذا المشروع عن مشروع بناء السد العالي إذا راعينا قواعد التخطيط الكامل والإدارة الاقتصادية لهذا المجتمع الجديد مع العلم بأن الاستثمارات المنفذة في ترعة السلام تزيد عن ٣,٦ مليار جنية ولم يزرع فدان واحد في نطاق شمال سيناء..
- ما سبق الإشارة اليه هو نموذج لباقي المشروعات التى كلفت الدولتة ملايين و حسبت على التنمية في سيناء ولم يتم الاستفادة بها بالشكل الامثل.

٥- آليات التعامل مع القضايا الامنية

- تشديد الرقابة الامنية علي مدينة رفح وذلك بالآتي :-
 - التواجد الأمني المكثف وإغلاق جميع الفتحات المؤدية إلي الطريق الرئيسي لمدينة رفح (خريق السنبلة) .
 - فرض قيود أمنية بالتنسيق بين جميع العناصر الأمنية العاملة في المنطقة الحدودية خلال الفترات المسائية إعتبارا من الساعة الثانية عشر مساء.
 - تفعيل قرارات وتوصيات السيد /رئيس أركان حرب القوات المسلحة بشأن التعامل مع المنازل والمزارع التي يتم اكتشاف أنفاق فيها .
 - تؤول المنطقة الحدودية بالكامل إلي القوات المسلحة ولا يسمح بالدخول فيها إلا بتصريح محدد بتوقيت لأغراض الزراعة .
- فرض السيطرة الأمنية علي منطقة رفح من خلال سرعة الانتهاء من معسكر الأمن المركزي في منطقة الأحرش .
- إنشاء معسكر أمن مركزي في منطقة أبو عجيلة للسيطرة علي منطقة الوسط وخاصة الطريق الأوسط الموصل إلي منفذ العوجتا .
- تلبية المطالب الأمنية من حيث إعادة التمرکز للقوات ورفع القدرات التسليحية وتوفير دعم جوي لمجابهة إتساع المواجهه وتواجد التجمعات السكانية في شكل جزر منعزلة .
- وضع تخطيط عملي مزود بأجهزة حديثة لإمكانية التوصل إلي العناصر الخارجة عن القانون وخاصة في منطقة وسط سيناء لتشجيع الاستثمار وعدم فرض أتاوات علي المستثمرين .
- وضع منظومة أمنية علي المعابر والإنفاق والكباري إلي سيناء بما يضمن تحقيق البعد الأمني والجنائي أثناء العبور من والي سيناء وذلك باستخدام أجهزة الكشف المتطورة وإلغاء الفحص اليدوي .

٦- سرعة تخطيط وتنفيذ مدينة رفح الجديدة

- الاسراع بالانتهاء من التخطيط الاستراتيجي العام لمدينة رفح .
- أهمية التخطيط العمراني لمدينة رفح بالتنسيق مع القوات المسلحة ووزارة الإسكان لضمان إخلاء المنطقة الحدودية من الكثافة السكانية وذلك بالآتي :
- إستغلال منطقة مزرعة التعمير (٢٧ فدان) وكذا جزء من أرض المعسكر الدولي التابع للقوات المسلحة في إقامة تخطيط عمراني جديد سواء بناء عمارات إسكان شعبي أو منح قطع أراضي مرفقة

- للملاك مع تطبيق نظام أبني بيتك بمنح ٢٥ ألف جنيه لكل قطعة مع منح عشرة آلاف جنيه عن كل دور من القوات المسلحة.
- التخطيط لإنشاء مدارس (٢مدرسة) ومرافق خدمية في المناخق الجديدة.
- إنشاء محطة تحلية مياه وإمداد هذه الخدمة إلي المناخق الجديدة لارتفاع نسبة الملوحة في آبار الشرب.
- إجمالي المنشآت المطلوب إخلؤها في المنطقة الحدودية

• المنطقة الأولى ساحل البحر إلي مرفق المياه

(بإجمالي ١٠٠٩ منشأة)

• المنطقة الثانية من مرفق المياه إلي ميدان البانوراما

(بإجمالي ٩٠٢ منشأة)

- تؤول المنطقة الحدودية بالكامل إلي القوات المسلحة ولا يسمح بالدخول فيها إلا بتصريح محدد بتوقيت لأغراض الزراعة.
- إنشاء مشروعات استثمارية لتشغيل العمالة في منطقة رفح بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية في الوقت الحالي وذلك من خلال حوافز استثمارية غير نمطية للقطاع الخاص مع دخول قطاع الأعمال في مشروعات تنموية يتم تدعيمها في المراحل الأولى.
- التصديق من وزارة الزراعة لتحويل المنطقة جنوب حي الإمام علي إلي منطقة سكنية.

٧- تهيئة النظام القبلي للتعامل مع واقع التنمية الجديد

- يتميز مجتمع سيناء بقلته عدد السكان مع الإمكانيات الطبيعية الكبيرة والتي تسمح باستقدام أعداد كبيرة من باقي محافظات مصر ومع مشروعات التعمير الجارية فان الفرصة متاحة لاندماج أبناء المنطقة في هذا المجتمع الجديد بما يؤمن حدود مصر الشرقية وفق دراسة علمية لتكيف الوافدين مع سكان المنطقة.
- إعادة النظر في دور المشايخ المهتمين من حيث أسلوب الاختيار والمهام التي يكلف بها والمحاسبة علي الأخطاء ورفع قدرهم لدي الجهات الأمنية.
- إعطاء مهلة زمنية محددة لاستخراج تراخيص جميع السيارات بعدها يتم مصادرة أي سيارة بدون تراخيص مع إعطاء بعض التسهيلات الغير نمطية لاستخراج التراخيص اللازمة (رخصة مركبة – رخصة قيادة)

- الدراسة الموضوعية للقضاء العرفي السائد لانحراف العرف عن قواعده وأصوله واقتصاره على الأحوال الشخصية واعتبار القانون العام هو أساس التعامل وتفعيل ذلك بكل شدة .
- إختيار أفضل القضاء العرفيين وصرف راتب شهري من وزارة العدل لعدم الخضوع إلي مبالغ من المتقاضين والتأثير علي نزاهة القاضي .

٨- أهمية تقنين أوضاع واضعي اليد على الاراضى الفضاء داخل المدن

- ولما كانت قرارات التمليك وغيرها قد خلت من أي نص يعالج مشكلته واضعي اليد على الاراضى الفضاء داخل كردونات المدن و على الأخص في شمال سيناء فإن هناك اعتبارات اجتماعية و أمنية لاهالى المنطقة واضعي اليد على الأرض الفضاء تبرر إصدار تشريع ينظم التعامل مع واضعي اليد بهذه المحافظة حفاظا على حق المواخن بما لا يخل بمصالح الدولة.

٩- ضرورة توفير الاعتمادات المالية لترفيق المناطق الصناعية

- سرعة إتخاذ الاجراءات التنفيذية لتفعيل إنشاء الشركة القابضة للتنمية الصناعية.

١٠- تشجيع الاستثمار

- منح حوافز استثمارية إلي المستثمرين لتشجيع إقامة المصانع علي الاقل مثل حوافز الصعيد.
- تفويض السادة المحافظين لاقرار حق الانتفاع لسعر الارض فى حالة عدم رد وزارة المالية خلال ٤٥ يوما.
- تخصيص الاراضى للمشروعات الاستثمارية بنظام التمليك للمصريين و حق الانتفاع للاجانب .
- تبسيط الاجراءات فى تعامل المستثمرين المصريين مع هيئة عمليات القوات المسلحة و هيئة الاستثمار.
- إعادة النظر فى قرار الهيئة العامة للتنمية الصناعية و الخاص بشرط الملاءة المالية للمشروعات التى تقام داخل المناخق الصناعية.

١١- التنمية المتكاملة لمنطقة وسط سيناء

- إعادة النظر فى التقسيم الإداري الحالي لمنطقة وسط سيناء ليكون (٤) مدينة بدلا من (٢) مدينة .
- دراسة التخطيط لإنشاء دائرة انتخابية رابعة فى وسط سيناء (الحسنه - نخل) .
- تبني فكرة إقامة بؤر تنموية متكاملة الخدمات بوسط سيناء من خلال تخطيط شامل لاستغلال موارد المنطقة و إستقرار سكانها.

١٢- سرعة تنفيذ المخططات العمرانية للمدن والقرى بالمحافظة

- تكليف الهيئة العامة للتخطيط العمرانى لإعطاء أولوية خاصة للانتهاء من المخططات العمرانية بالمحافظة منعا لظهور أى عشوائيات و حتى تكون سيناء نموذجا يحتذى به و محافظة المستقبل المصرى.

١٣- ضرورة سد النقص في مياه الشرب خاصة بمنطقة وسط سيناء

- الخريطة المائية لشبة جزيرة سيناء في حاجة إلى المزيد من الاهتمام والمعرفة بما يعظم الاستفادة من مياه السيول والأمطار والمياه الجوفية بإنشاء السدود والاستغلال الأمثل للمياه الجوفية بحسب المعدلات سقوط مياه الأمطار بما يحافظ على الخزان الجوفي .
- إعادة حقن الآبار الساحلية بالمياه المعالجة للصرف الصحي من خلال منحة أجنبية بواسطة وزارة شؤون البيئة بالتعاون مع وزارة التعاون الدولي .
- استكمال المرحلة الثانية من مشروع حفر آبار وسط سيناء (٢٠ بئر عميق) تم الانتهاء من حفر ١٠ آبار والباقي ١٠ آبار .
- سرعة توصيل مياه الشرب إلى وسط سيناء من خلال خط المياه ١٠٠٠ مم (إسماعيلية – جفجافة – بغداد) بتكلفة تصل إلى ١٥٠٠ مليون جنيه.

١٤- المحافظة على التقاليد الاجتماعية الإيجابية و التراث الثقافي لبدو سيناء

- أهمية المحافظة على العادات والتقاليد الاجتماعية الإيجابية والتراث الثقافي لبدو سيناء لكونه تراثا متميزا ويمثل جزءا مهما من التراث المصرى وأهمية تشجيع منظمات المجتمع المدني لتطوير وإنتاج المشغولات اليدوية (أشغال الإبرة) والصناعات البيئية المتميزة التي تلقى القبول والاستحسان لدى السائحين وفى هذا الإخار فقد تم الآتى:
 - ١- إنشاء المتحف القومى ومتحف التراث السيناوى .
 - ٢- تقديم المساعدة والتشجيع للجمعيات الأهلية العاملة في مجال المحافظة على التراث والثقافة السائدة بالمنطقة من خلال تقديم الدعم المادي وإتاحة الفرصة لهذه الجمعيات لتسويق منتجاتها في المعارض المحلية والقومية والدولية التي توفرها أجهزة المحافظة .
 - ٣- تشجيع البحوث والدراسات الميدانية والأكاديمية للحفاظ على التراث السيناوى .
 - ٤- تعظيم دور فرع المجلس القومي للمرأة .
 - ٥- إنشاء اتحاد لسباقات الهجن وتنظيم المسابقات المحلية والعربية سنويا وجرى إنشاء مدينة لسباقات الهجن بالتعاون مع الجماهيرية الليبية العظمى .
 - ٦- تقديم الدعم والمساندة من الأجهزة التنفيذية لرعاية المناسبات المحلية منها أريعاء أيوب وغيرها من المناسبات .
 - ٧- مشاركة المواخنين في احتفالاتهم الدينية ومناسباتهم الخاصة .
 - ٨- احترام ثقافة المجتمع وتعظيم الجوانب الإيجابية .
 - ٩- تقديم التدريب والقروض من قبل إدارة الأسر المنتجة التابعة لمديرية التضامن الاجتماعى والصندوق الاجتماعى للتنمية للمشروعات الحرفية والتراثية والبيئية والمشغولات اليدوية .

وإستكمالاً لهذه الجهود تقوم الثقافة الجماهيرية ممثلة فى قصور وبيوت الثقافة المنتشرة فى ربوع المحافظة بالحفاظ على ثقافة المجتمع وتنميتها من خلال اللقاءات والندوات ، كما تحافظ على الفلكلور الشعبى من خلال إنشاء وتدعيم أنشطة الفرقة القومية للفنون الشعبية وفرقة الفنون الشعبية للاخفاف- فرقة الموسيقى العربية وفرقة رفح التلقائية. ويجدر الاشارة الى أن الفرقة القومية للفنون الشعبية بمحافظة شمال سيناء من الفرق المتميزة على المستوى القومى وتمثل مصر فى العديد من المهرجانات الدولية. وتقوم الثقافة الجماهيرية بالعديد من الانشطة الداعمة للتميز الثقافى السيناوى الذى يمثل جزء أصيلا من التراث المصرى من خلال الانشطة المسرحية والعروض السينمائية والندوات الشعرية(عربية- عامية- بدوية) والزجل وكتابة القصة والفنون التشكيلية.

وفى هذا الاطار نرى أهمية الاستمرار فى هذا النهج وتقديم المزيد من الدعم للمحافظة على القيم والتقاليد الايجابية والمحافظة على هذه الثقافة التى تمثل جزءا مهما من التراث المصرى الاصيل.

الفصل الرابع

قائمة بأهم الدراسات التنموية عن سيناء

و المتوفرة بمكتبة مركز معلومات المحافظة

سنة النشر	المؤلف	اسم الدراسة	م
١٩٩٣	أكاديمية البحث العلمي	الأكاديمية وبحوث التنمية في سيناء	١
١٩٩١	المكتب الاستشاري العربي اريكون	مشروع التنمية الشاملة لحدود مصر الشرقية	٢
٢٠٠٠	وزارة التخطيط	المشروع القومي لتنمية محافظات القناة وسيناء	٣
١٩٨٥	الهيئة العامة للمشروعات والتعمير والتنمية الزراعية / الإدارة المركزية للمياه الجوفية	المخطط الشامل لتنمية الشريط الساحلي (العريش - الشيخ زايد - رفح) (دراسات المياه الجوفية)	٤
١٩٩٧	الهيئة العامة للتنمية السياحية	مخطط التنمية السياحية بمنطقة شرق العريش	٥
١٩٨٥	THE MINISTRY OF PETROLEUM AND MINERAL RESOURCES	THE EVALUATION OF WADI FELLY WHITE SANDE EL-HASANA PROVINCE , NORTH SINAI	٦
١٩٩٥	لواء /منير شاش	رؤى حول المشروع القومي لتنمية سيناء	٧
١٩٩٤	وزارة التخطيط	اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء المشروع القومي لتنمية سيناء	٨
١٩٩٤	وزارة الدولة لشئون البحث العلمي	مشروع تنمية سيناء	٩
١٩٩٤	لواء /منير شاش	إستراتيجية التنمية الزراعية بشمال سيناء	١٠
١٩٩٧	أكاديمية البحث العلمي	تنمية الزراعة بشمال سيناء	١١
١٩٩٤	مجلس الشورى	التقرير المبدئي عن المشروع القومي لتنمية سيناء	١٢
١٩٩٥	محافظة شمال سيناء	الإطار العام لبرنامج تنمية وسط سيناء في ظل المشروع القومي	١٣
١٩٩٥	محافظة شمال سيناء	ملامح المشروع القومي لتنمية سيناء	١٤
١٩٩١	جامعة قناة السويس	مقترح مشروع دراسة ووضع المخطط العام لتنمية شمال سيناء	١٥
١٩٩٤	مجلس الشورى	ترعة السلام ومستقبل التنمية الزراعية في سيناء	١٦
١٩٩٢	وزارة الزراعة	ملخص دراسة جدوى لمشروع التنمية الزراعية لمساحة ٤٠٠,٠٠٠ فدان بشمال سيناء	١٧
١٩٩٩	جامعة قناة السويس	الملتقى العلمي الأول نحو إستراتيجية للتنمية البشرية	١٨
١٩٩٧	وزارة السياحة	مخطط التنمية السياحية لمنطقة شرق العريش	١٩
١٩٩٧	د /ريتز	السياحة المحتملة في شمال سيناء التحاليل والتأملات الاجتماعية للتنمية	٢٠
١٩٩٣	وزارة البحث العلمي	الثروات المعدنية بشبه جزيرة سيناء وإمكانية التنمية	٢١

سنة النشر	المؤلف	اسم الدراسة	م
١٩٩٨	وزارة الصناعة والثروة المعدنية	خلاصة دراسة جدوى مبدئية لتطوير ميناء العريش	٢٢
١٩٨٢	أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا	الإمكانات المائية بشبة جزيرة سيناء وخطط تنميتها الأساسية والإقليمية خلال الخمسون عاما القادمة	٢٣
٢٠٠٢	د/ عزت حجازي (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) أكاديمية البحث العلمي و (التكنولوجيا)	السياسة السكانية لسيناء	٢٤
٢٠٠٠	د/ عزت حجازي (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) أكاديمية البحث العلمي و (التكنولوجيا)	التحول الكبير الأوضاع الاجتماعية في ريف سيناء	٢٥
٢٠٠٠	د/ عزت حجازي (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) أكاديمية البحث العلمي و (التكنولوجيا)	الأوضاع السكانية في شبة جزيرة سيناء من واقع تعداد السكان لسنتي ١٩٨٦-١٩٩٦	٢٦
٢٠٠٢	د/ عزت حجازي (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) أكاديمية البحث العلمي و (التكنولوجيا)	سيناء ببيوجرافيا شارحة للبحوث والدراسات الاجتماعية	٢٧
١٩٩٤	محافظة شمال سيناء إدارة بناء وتنمية القرية	مشروع تقدير الاحتياجات والتخطيط الإستراتيجي لمشروعات مياه الشرب مجلد الخلاصة الوافية	٢٨
١٩٩٨	وزارة الإسكان- الهيئة العامة للتخطيط العمراني	تخطيط المنطقة الصناعية والمجتمع العمراني للعاملين بها شرق قرية بغداد - بمحافظه شمال سيناء	٢٩
١٩٩٨	معهد بحوث الموارد المائية	مشروع توفير المياه اللازمة لمنطقة الصناعات الثقيلة بالمغارة - محافظة شمال سيناء	٣٠
١٩٩٩	وزارة الإسكان- الجهاز المركزي للتعمير	مشروع دراسة التخطيط العام والتفصيلي ومستندات طرح عطاء شبكات البنية الأساسية للمنطقة الصناعية الحرفية بالمساعيد - محافظة شمال سيناء	٣١
١٩٩٩	وزارة الصناعة	محافظة شمال سيناء المنطقة الصناعية - بئر العبد	٣٢
١٩٩٩	وزارة التعمير	تخطيط المنطقة الصناعية بمدينة بئر العبد محافظة شمال سيناء	٣٣
١٩٩٢	وزارة التعمير	المخطط العام للمنطقة الصناعية ودراسة الجدوى الاقتصادية بمدينة بئر العبد محافظة شمال سيناء	٣٤

سنة النشر	المؤلف	اسم الدراسة	م
١٩٨٩	جمهورية مصر - دولة الكويت	دراسة أولوية استصلاح الاراضى بشمال سيناء	٢٥
١٩٧٥	محافظة شمال سيناء	الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسيناء	٢٦
١٩٩٢	المكتب الاستشاري كيمونكس	دراسة الخطة القطاعية الاستراتيجية لقطاع الطرق بالمحافظة	٢٧
١٩٩٤	وزارة الزراعة - الأشغال العامة والموارد المائية	تحديث دراسة الجدوى الميدانية لاستصلاح مساحة ١٣٥ ألف فدان بمنطقة السرو والقوارير بوادي العريش	٢٨
١٩٨٨	وزارة الأشغال العامة والموارد المائية	المشروع القومي لحصر الاراضى الزراعية	٢٩
١٩٦٥	مهندس / أنور حلمي بشاي	اقتصاديات مناجم الفحم - تنظيمها وإدارتها مشروع الفحم (الهيئة العامة للتصنيع)	٤٠
١٩٩٩	وزارة الزراعة	زراعة وإنتاج الكنتالوب للتصدير	٤١
٢٠٠٠	جمعية محبي البيئة في سيناء	النباتات الطبية البرية في سيناء	٤٢
١٩٩٤	جامعة حلوان	التخطيط والتنمية السياحية بشمال سيناء	٤٣
١٩٨٣	وزارة التعمير	دراسة تنمية سيناء (دامزو مور)	٤٤
١٩٨٤	مركز القاهرة الدولي للاستشارات والدراسات سيكس	دراسة المخطط الشامل لتنمية الشريط الساحلي	٤٥
١٩٨٣	جامعة القاهرة	التخطيط الهيكلي لشبة جزيرة سيناء	٤٦
١٩٩٣	JICA	NORTH SINAI GROUND WATER RESOURCES STUDY IN THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT FINAL REPORT	٤٧
١٩٩٣	MINISTRY OF PUBLIC WORKS AND WATER RESOURCES	SINAI WATER RESOURCES STUDY	٤٨
١٩٩٣	Arab Republic Of Egypt / Commission Of the European Community	Bardawil Lagoon Development Project	٤٩
١٩٩٣	G T Z	Reconnaissance Soil Survey North Sinai	٥٠
٢٠٠٧	المكتب الهندسي صبور (٣٣) مجلد	المخطط العام لمياه الشرب والصرف بشمال وجنوب سيناء (الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي)	٥١
١٩٨٨	المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا	دراسة جدوى إنشاء شركة مصايد أسماك بحرية أمام محافظة شمال سيناء	٥٢
١٩٨٣	هيئة قناة السويس	دراسة المداخل المدية لبحيرة البردويل	٥٣

سنة النشر	المؤلف	اسم الدراسة	م
١٩٨٣	مهندس / شريف شمس الدين على صادق	الثروة المائية ببخيرة البردويل ووسائل تنميتها (وزارة الزراعة - الإدارة المركزية لشئون الثروة المائية)	٥٤
١٩٩٨	الهيئة العامة للتخطيط العمراني	مخطط استعمالات الأراضي للمنطقتين العاجلتين (قطاع بالوظه /رمانة - قطاع غرب العريش)	٥٥

الخلاصة

رؤى حول أولويات خطه العمل فى التعامل مع القضايا الرئيسية

يتسع نطاق التعامل مع القضايا الرئيسية للتنمية فى سيناء وبشكل موجز نستطيع أن نحدد الرؤى الحاكمة لإستراتيجية تنمية وتأمين سيناء على أن يتم تنفيذ هذا بمقياس دقيق دون أن تغلب أحد القضايا على الأخرى وهى على النحو التالى :

١- التخطيط الشامل لتنمية سيناء بكاملها كإقليم اقتصادي جغرافي متكامل يعمل وفقا لأسس ومبادئ الاقتصاد الحر وهذا يدعونا إلى أهمية تحديث المشروع القومي لتنمية سيناء .

٢- أهمية إنشاء كيان تنظيمي يساعد على وحدة الفكر والهدف مرتبط بالسلطة السيادية لضمان الجدوية والالتزام فى تحويل السياسات والمخططات إلى برامج ومشروعات للتنمية الشاملة بالمنطقة .

٣- التخطيط المتكامل لمجتمع وسط سيناء بوصول مائة ترعة السلام الى منطقة السرو القوارير لاستقرار أبناء المنطقة ومنع نزوحهم حفاظا على الامن القومي .

٤- التخطيط العلمي لمشروع ترعه السلام بما يسمح بإنشاء المجتمع الزراعي والصناعي والسياحي الجديد على الشريط الساحلي .

٥- تنمية الشريط الحدودي الشرقي لسيناء بعمق (٤٠ كم) فى اتجاه الغرب من الحدود الدولية مع إسرائيل وقطاع غزة .

٦- الحاجة المستمرة للتعامل مع المتغيرات السياسية والأمنية المتلاحقة بالمنطقة وفق تنبؤات علمية وردود فعل مدروسة لتأمين سلامه ومصالح الدولة .